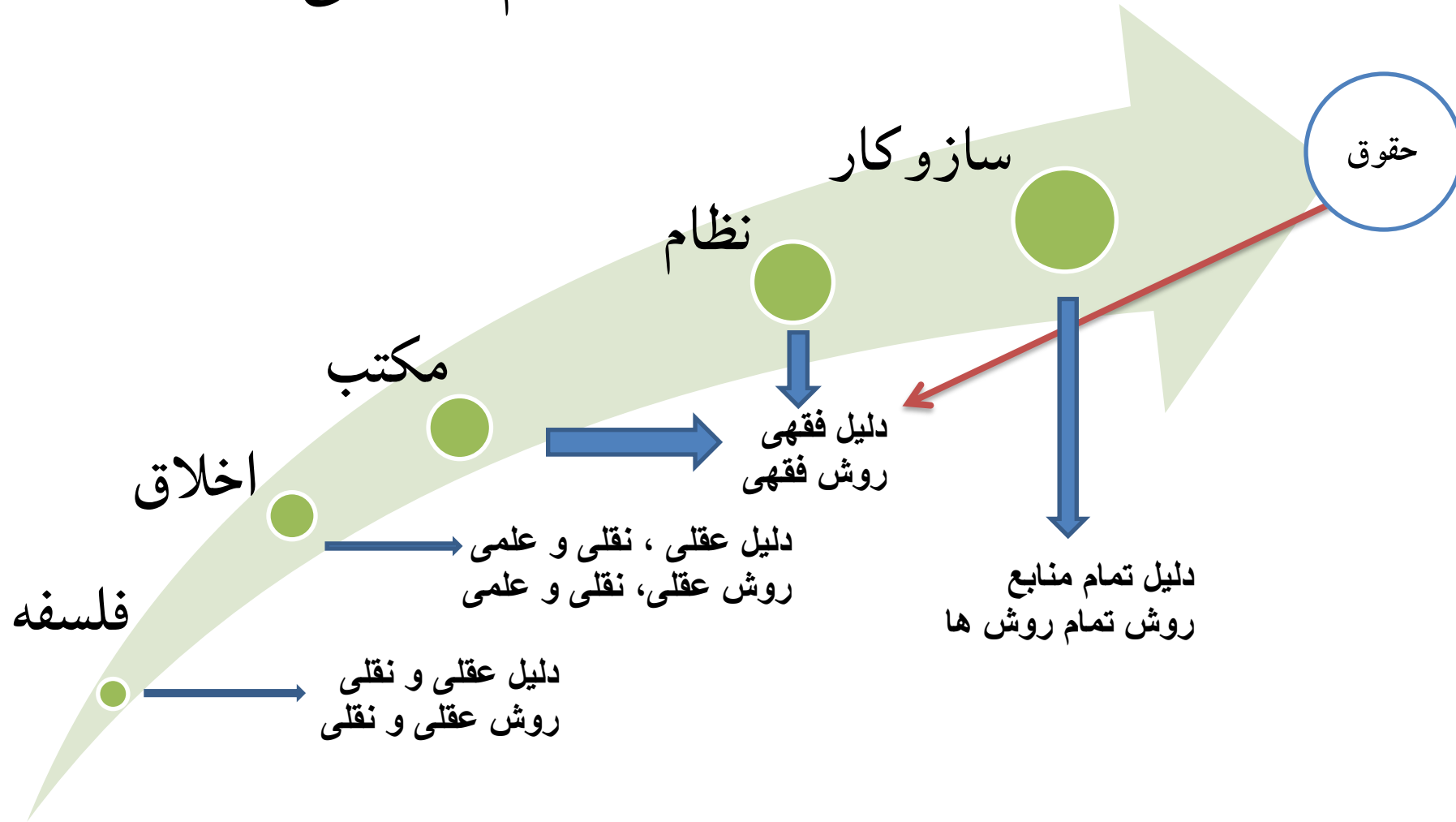


# خارج الفقہ

۶-۲-۹۶ فقہ اکبر (مکاتب و نظام ها) ۲۵

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

سیستم اسلامی



# روش دستیابی به فلسفه، مکتب، نظام و سازوکار

۱ - استخراج و کشف عناصر دینی.

۲ - تفکیک عناصر جهان شمول از موقعیتی.

۳ - دست یابی به عناصر جهان شمول در وراء عناصر موقعیتی

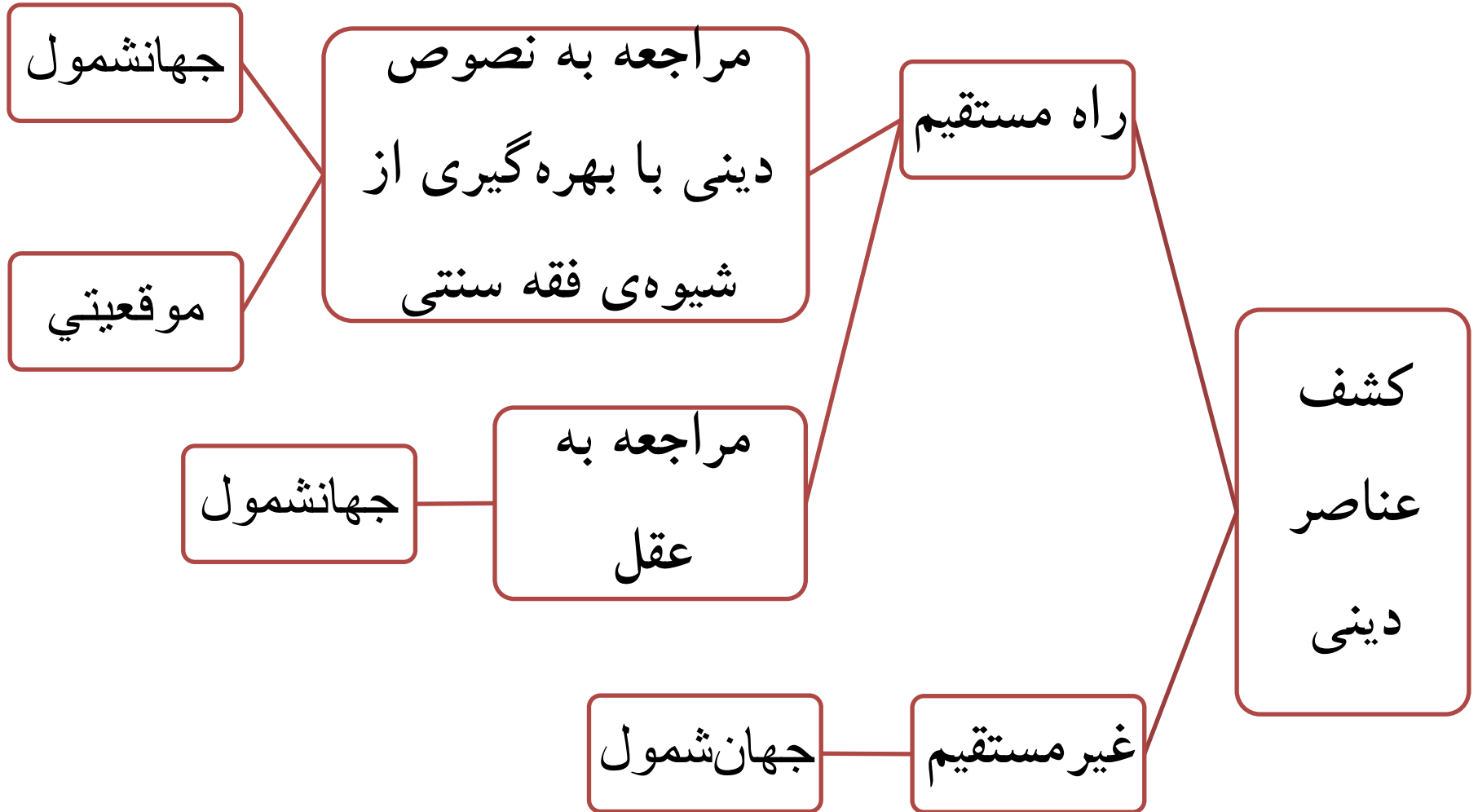
۴ - طبقه بندی عناصر جهان شمول

۵ - هماهنگ سازی عناصر جهان شمول

۶ - طراحی سازوکار بر اساس عناصر جهان شمول.

مراحل  
دستیابی به  
فلسفه، اخلاق  
مکتب، نظام و  
سازوکار

# کشف عناصر دینی



مبانی  
مکتب  
اقتصادی  
اسلام



اهداف  
مکتب  
اقتصادی  
اسلام



مکتب  
اقتصادی  
اسلام

اهداف  
مكتب  
اقتصادى  
اسلام

نظام  
اقتصادى  
اسلام

مباني  
مكتب  
اقتصادى  
اسلام

اهداف مکتب

اقتصادی

اسلام

مبانی مکتب

اقتصادی

اسلام

تحقق خارجی

مبانی مکتب

اقتصادی

اسلام

اهداف مکتب

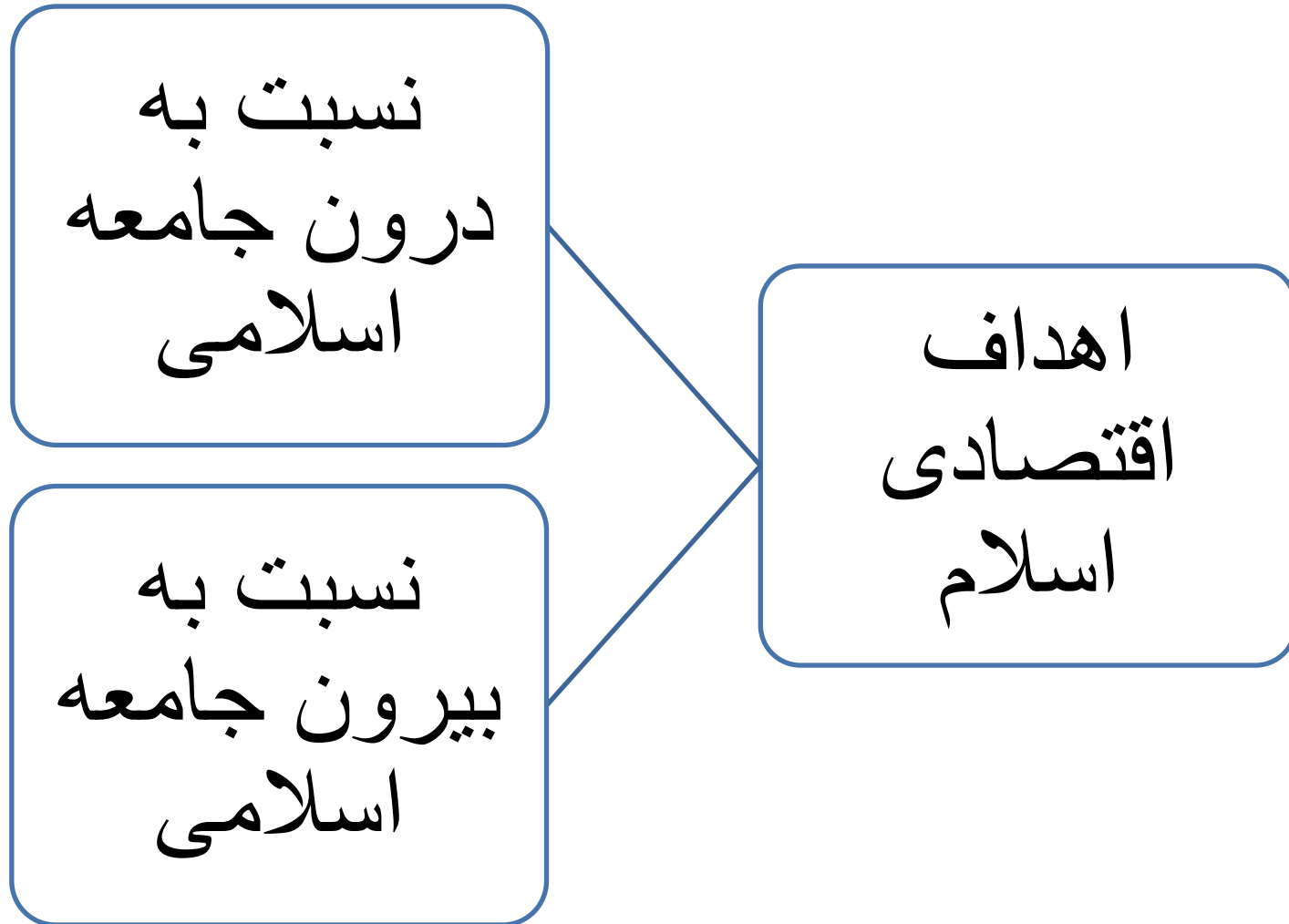
اقتصادی

اسلام

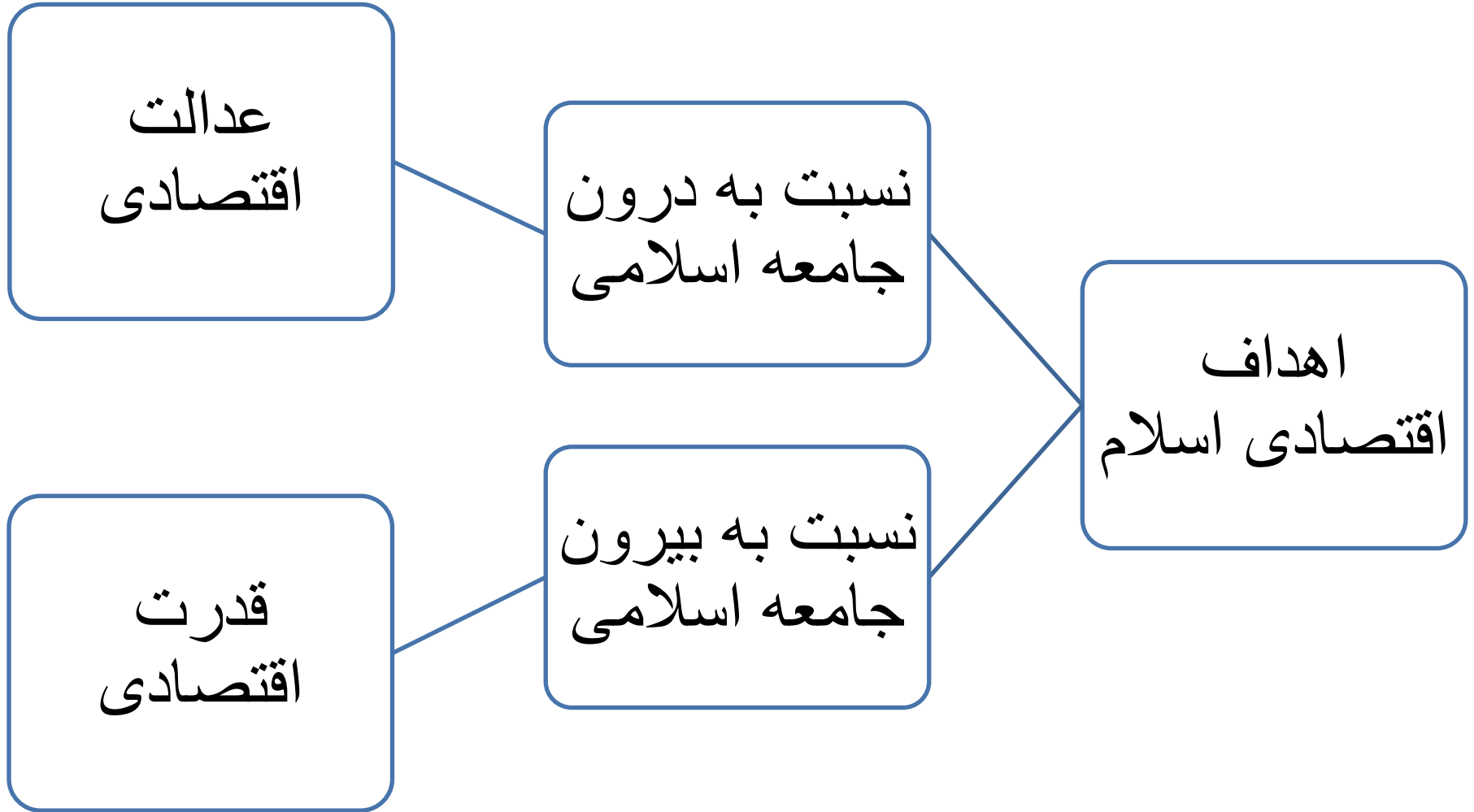
تحقیق علمی



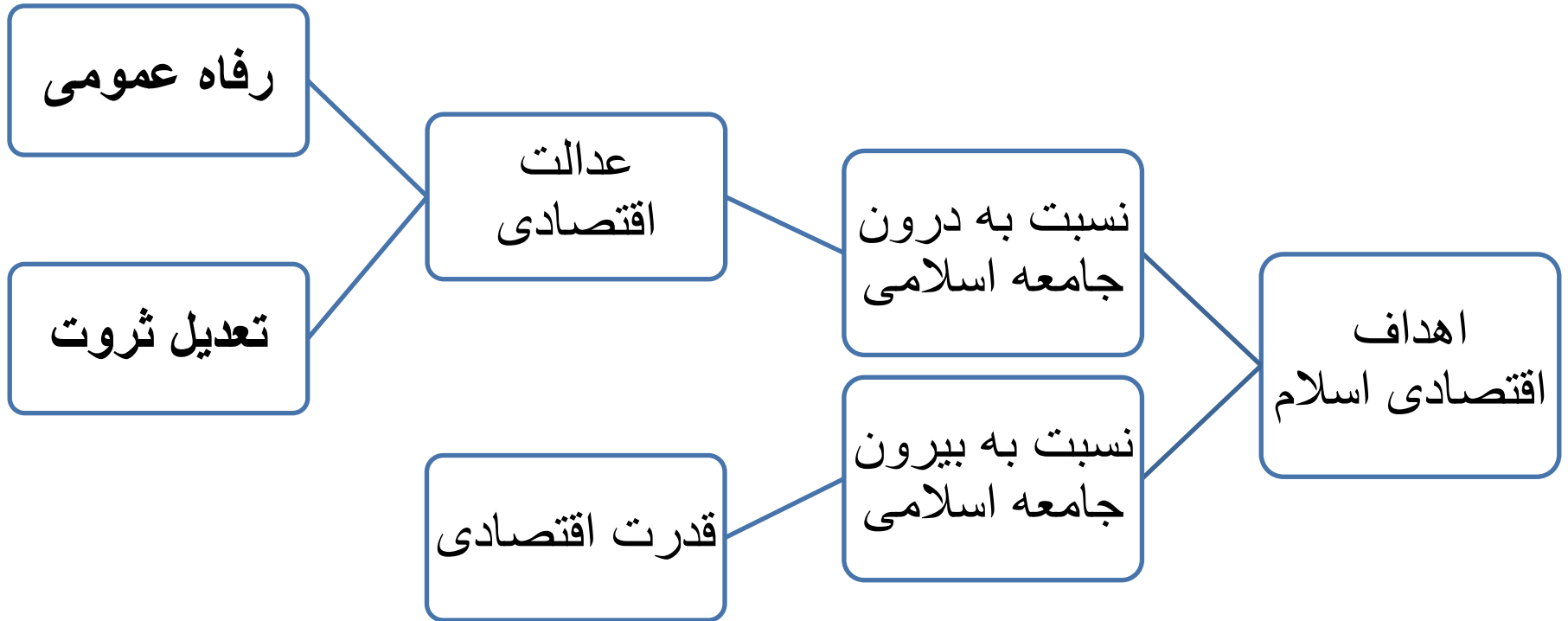
# توسعه یافتگی اقتصادی



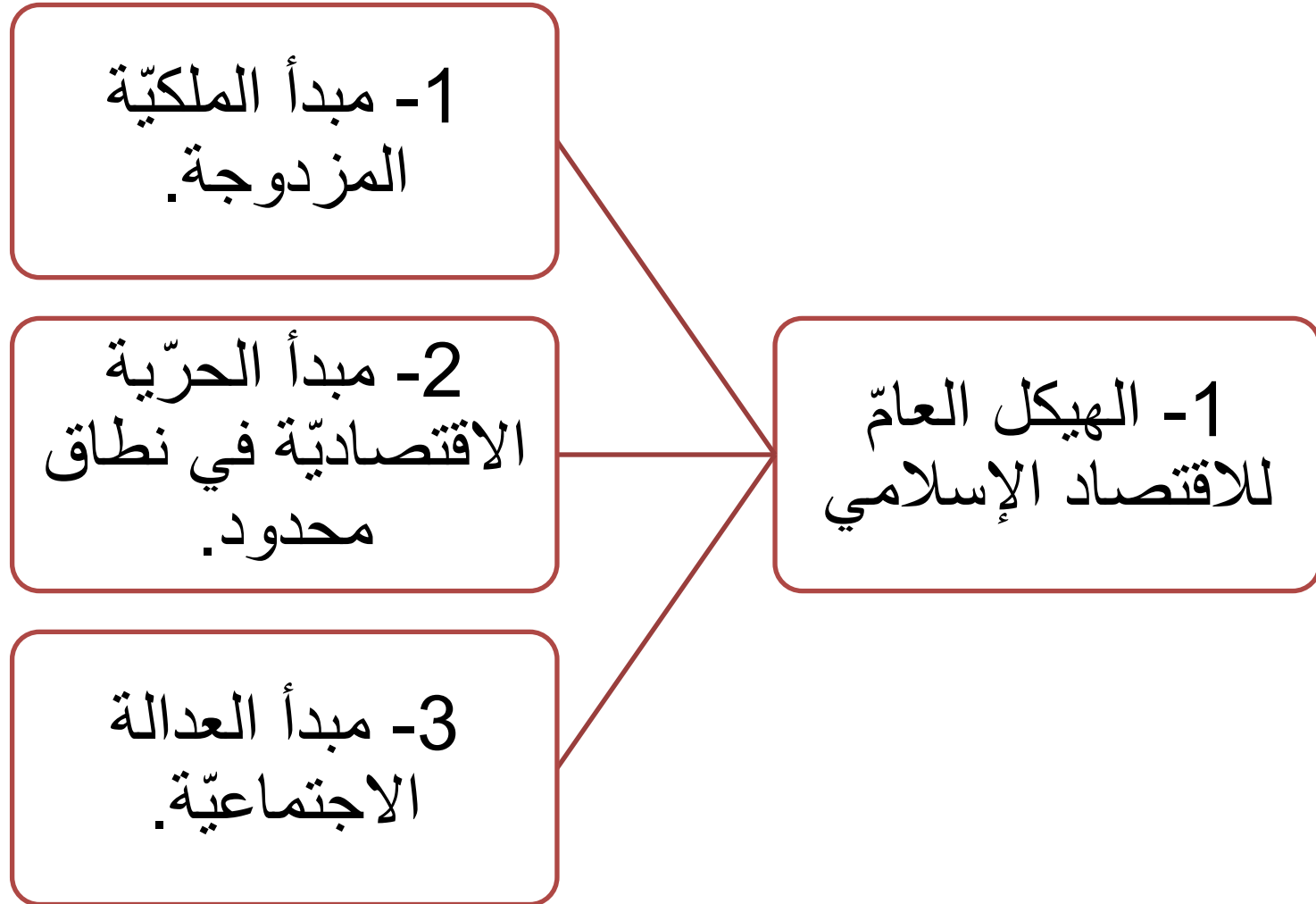
# توسعه یافتگی اقتصادی



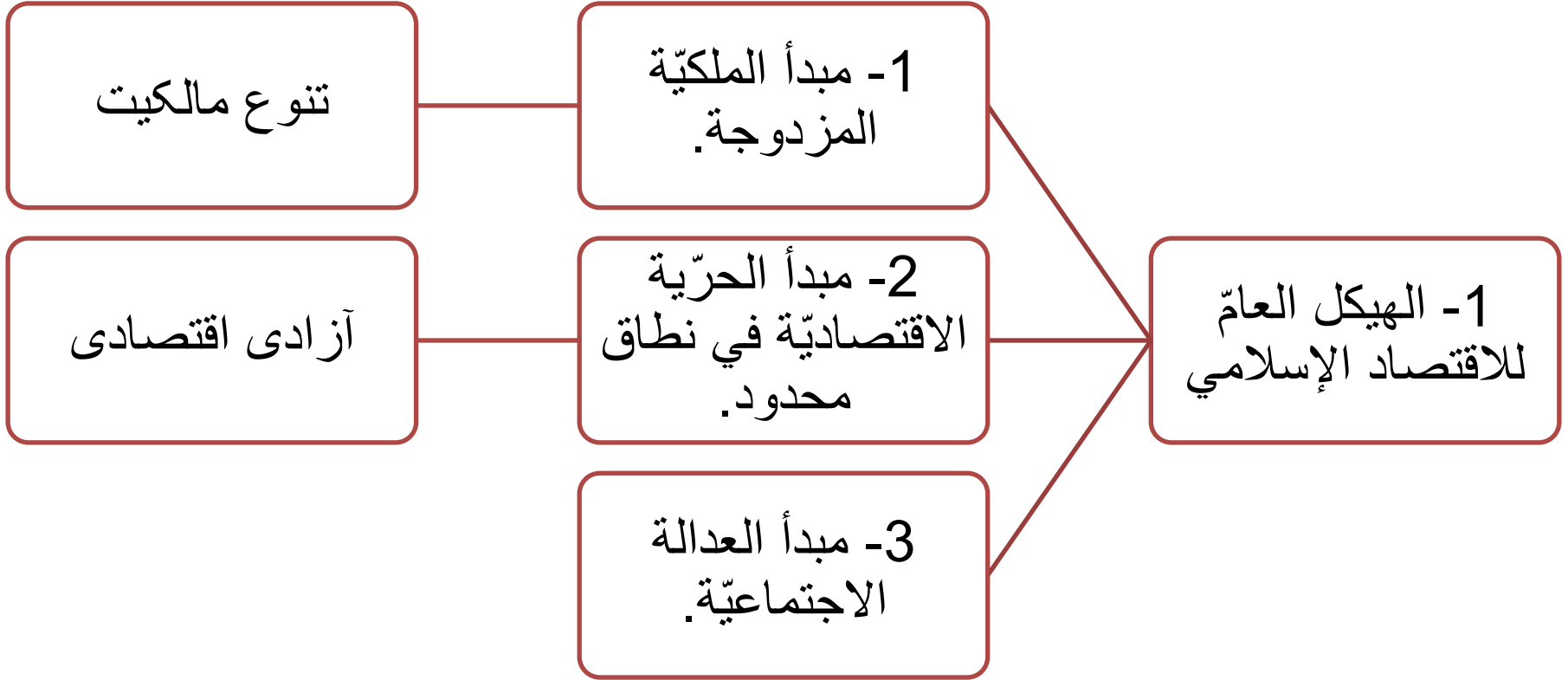
# توسعه یافتگی اقتصادی



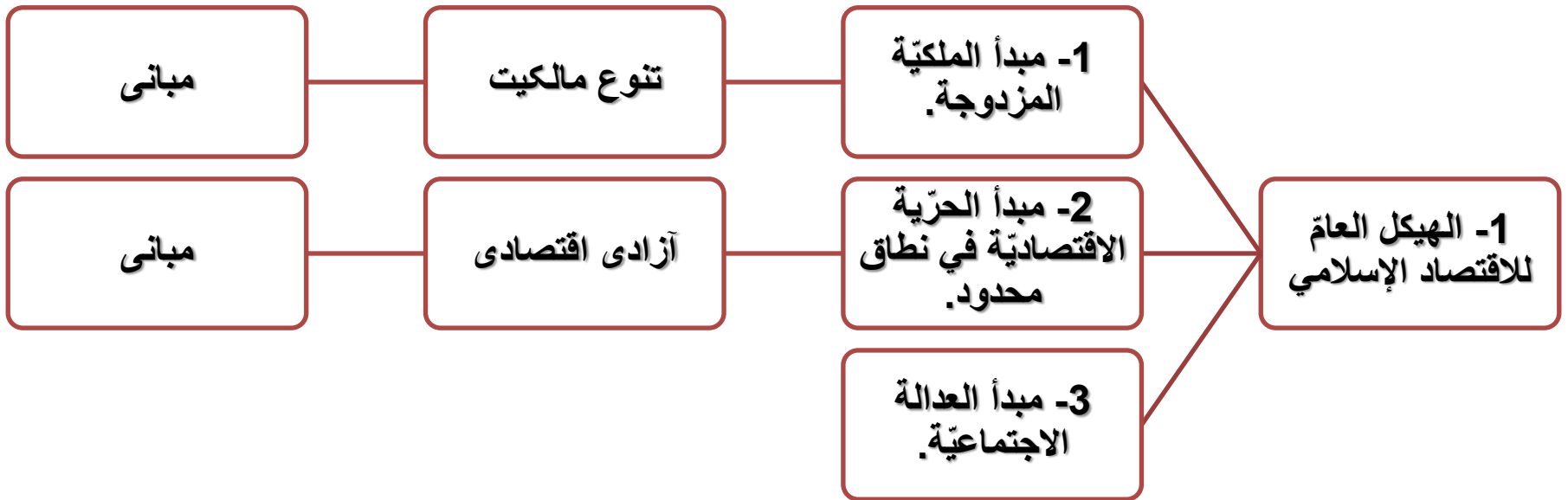
# ١. عدالت اقتصادى



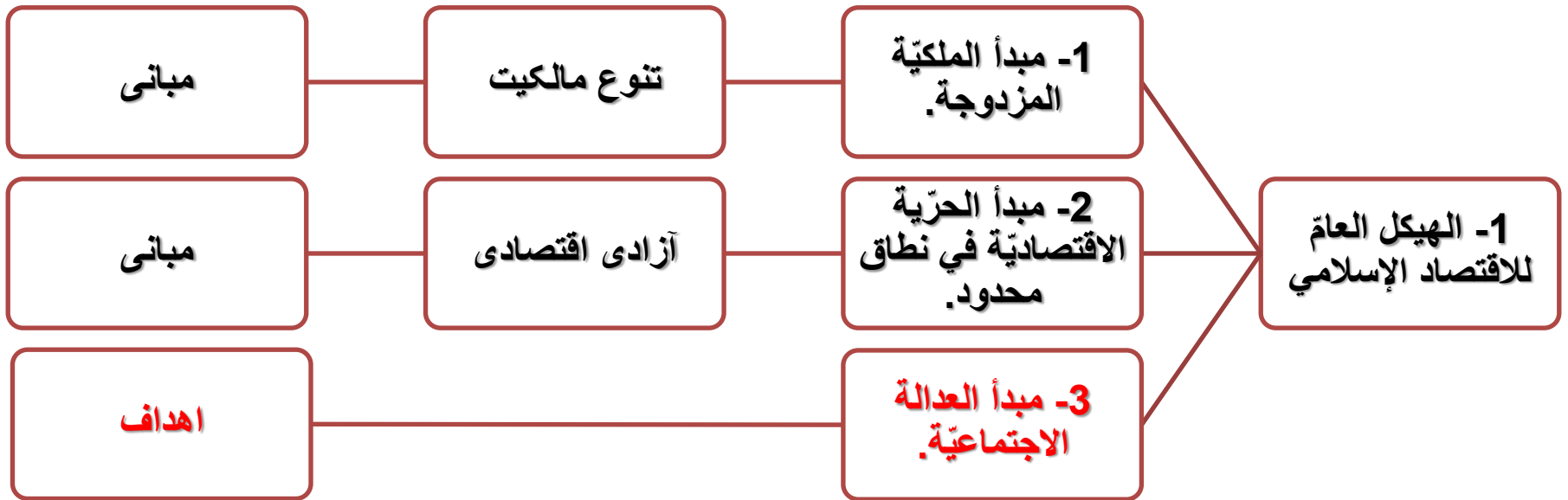
# ١. عدالت اقتصادى



# ١. عدالت اقتصادى



# ١. عدالت اقتصادى



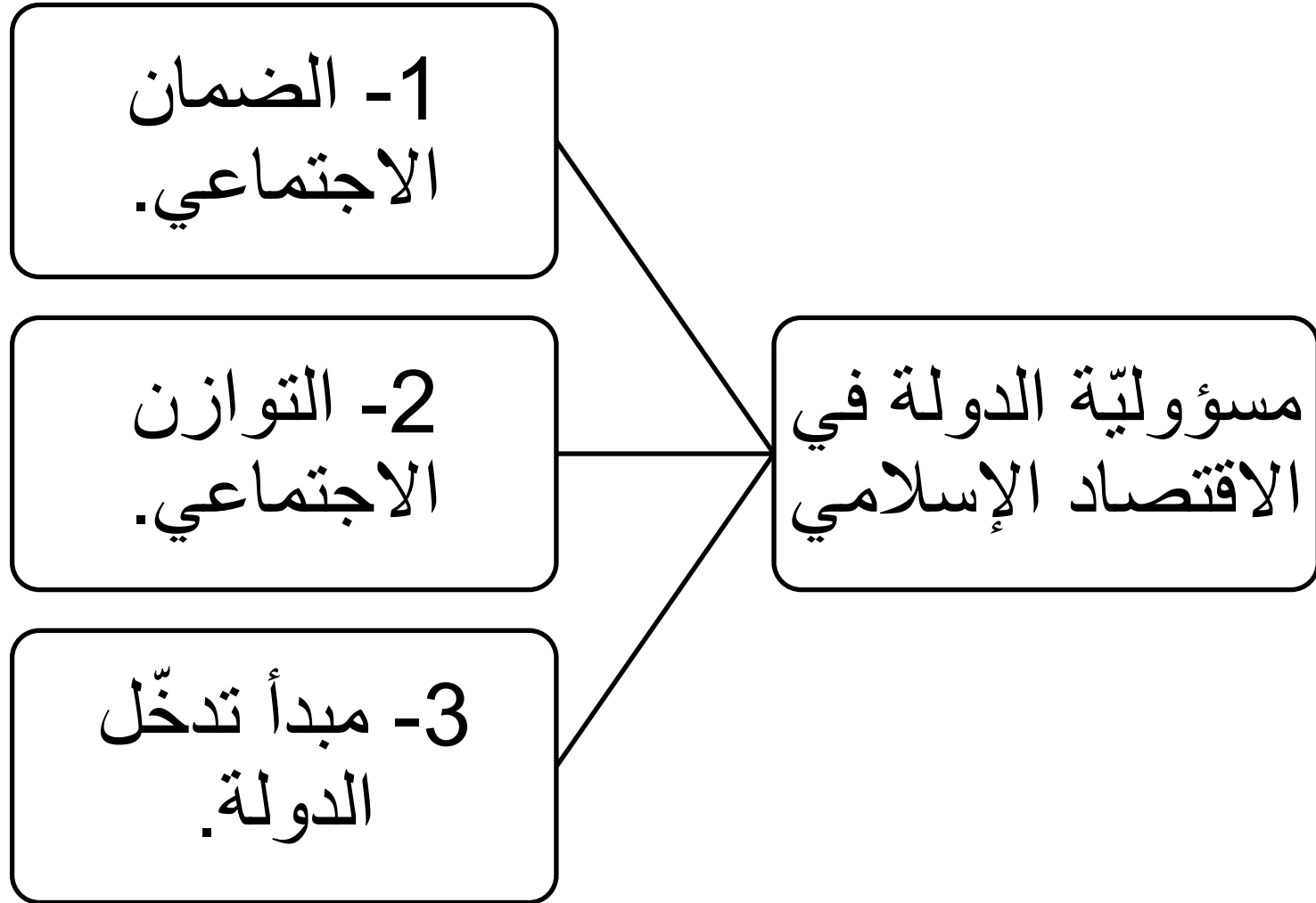
مبدأ التكافل  
العالم.

مبدأ التوازن  
الاجتماعي

مبدأ العدالة  
الاجتماعية



# ١. عدالت اقتصادي



# ١. عدالت اقتصادي

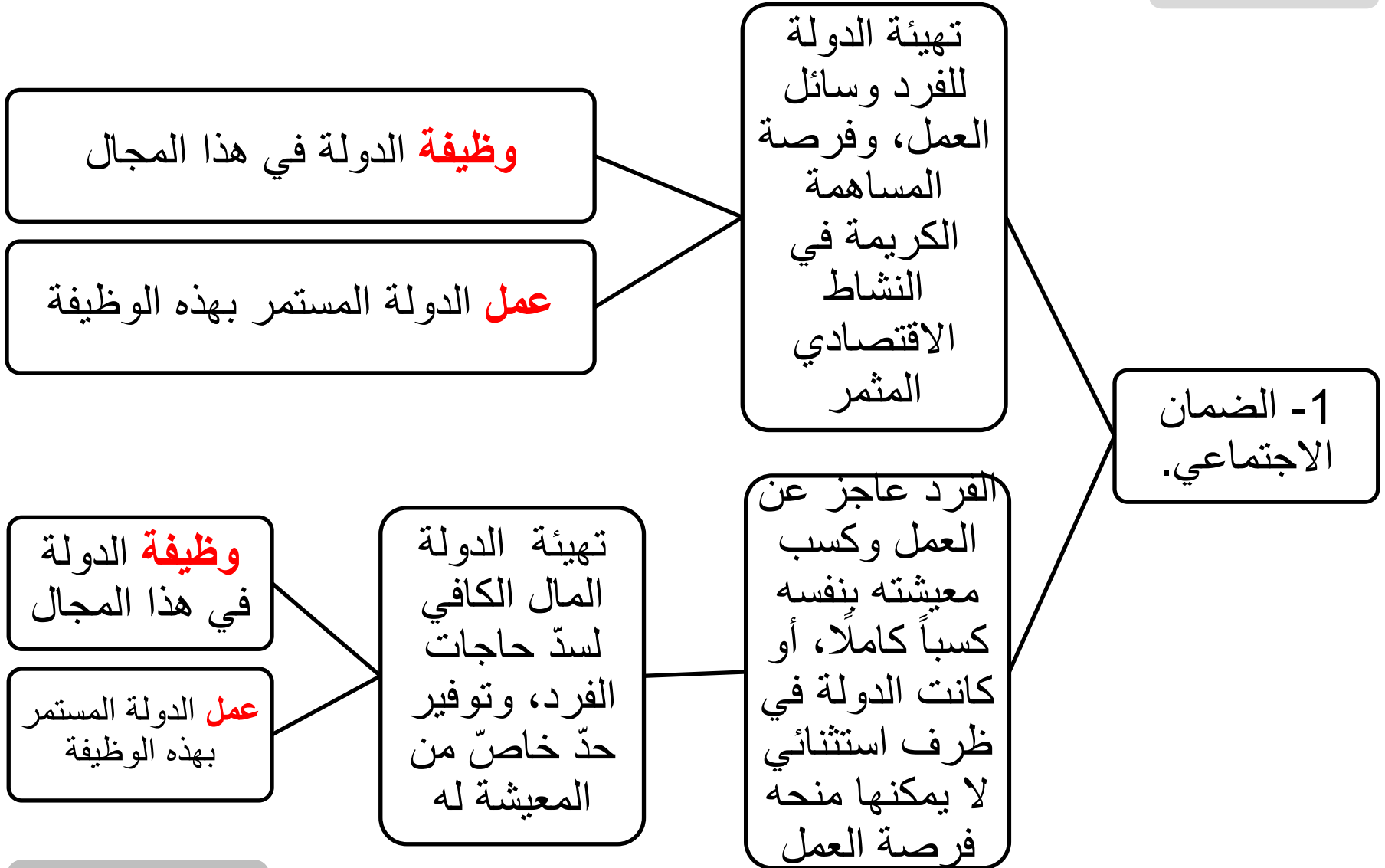
تهيئة الدولة للفرد  
وسائل العمل،  
وفرصة المساهمة  
الكريمة في النشاط  
الاقتصادي المثمر

1- الضمان  
الاجتماعي.

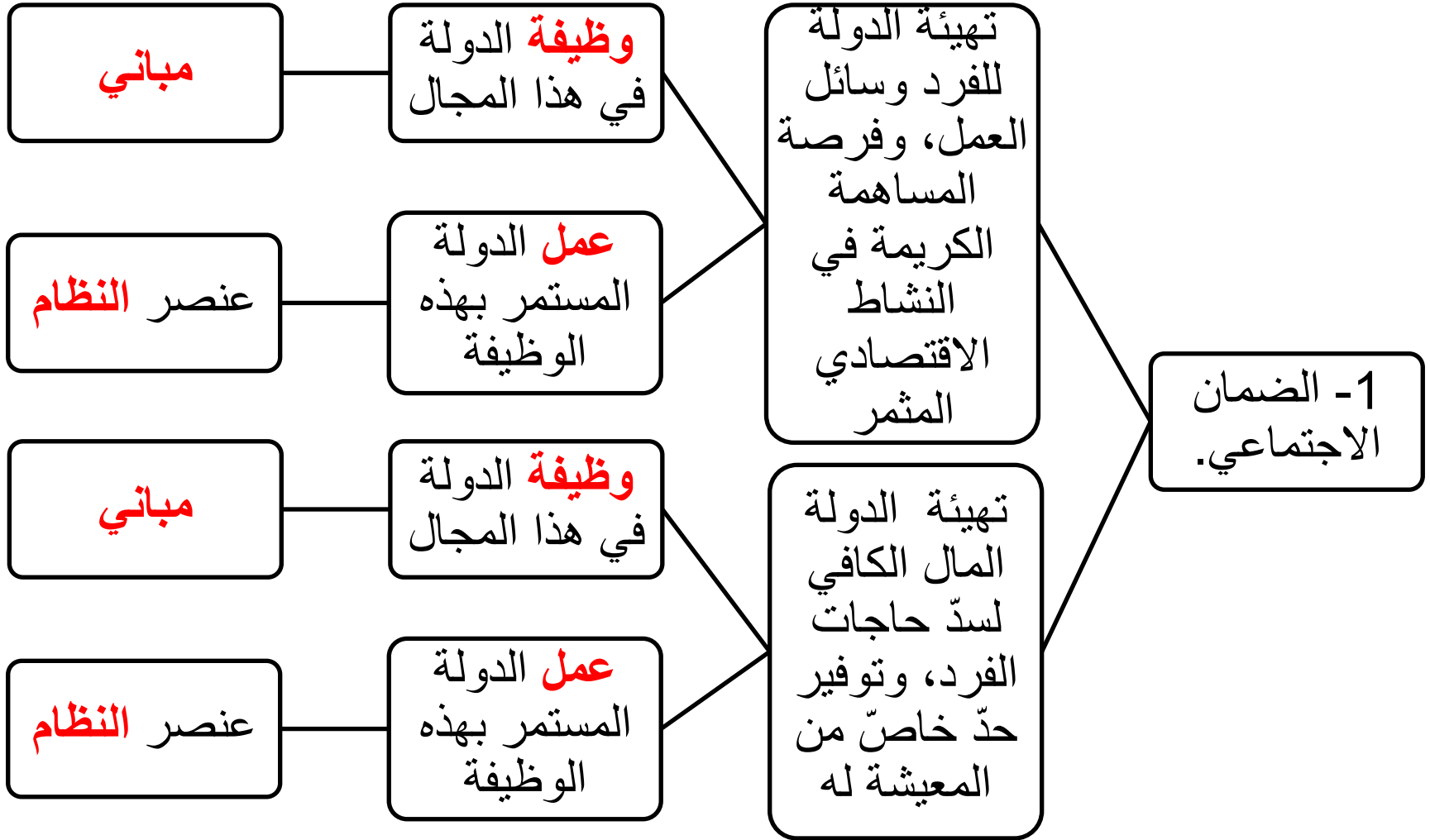
الفرد عاجز عن  
العمل وكسب معيشته  
بنفسه كسباً كاملاً، أو  
كانت الدولة في  
ظرف استثنائي لا  
يمكنها منحه فرصة  
العمل

تهيئة الدولة المال  
الكافي لسد حاجات  
الفرد، وتوفير حدّ  
خاصّ من المعيشة له

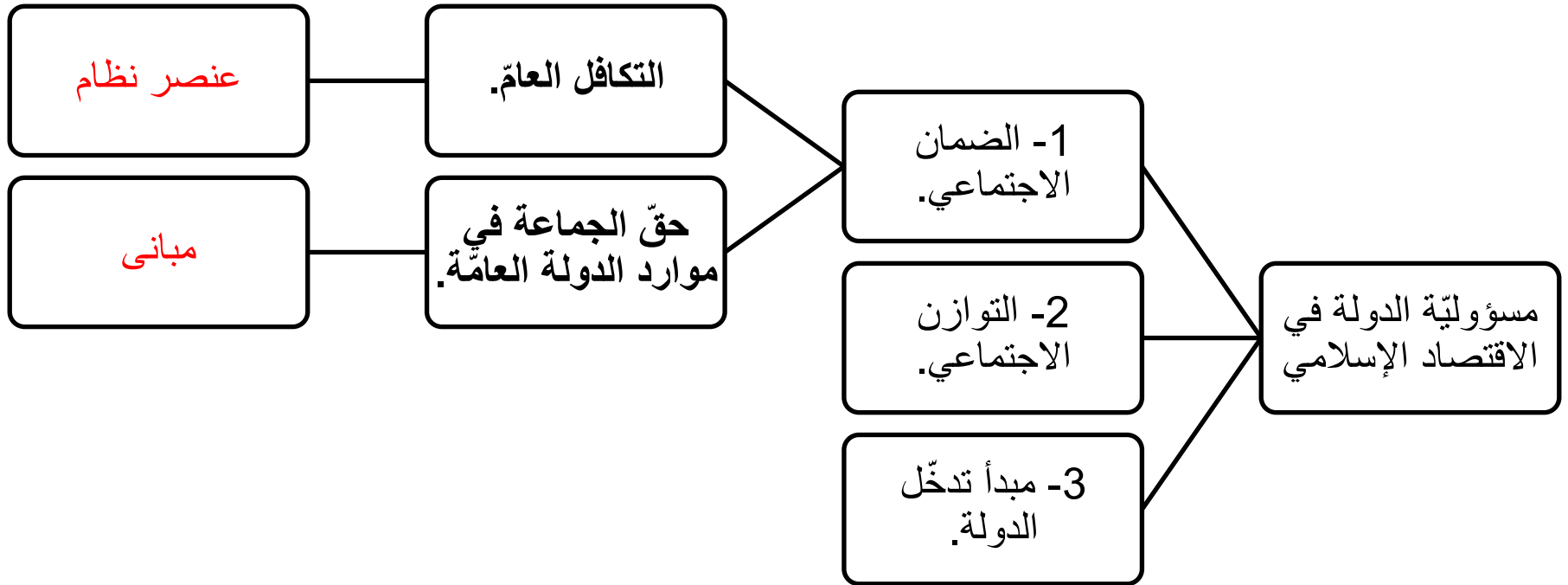
# ١. عدالت اقتصادي



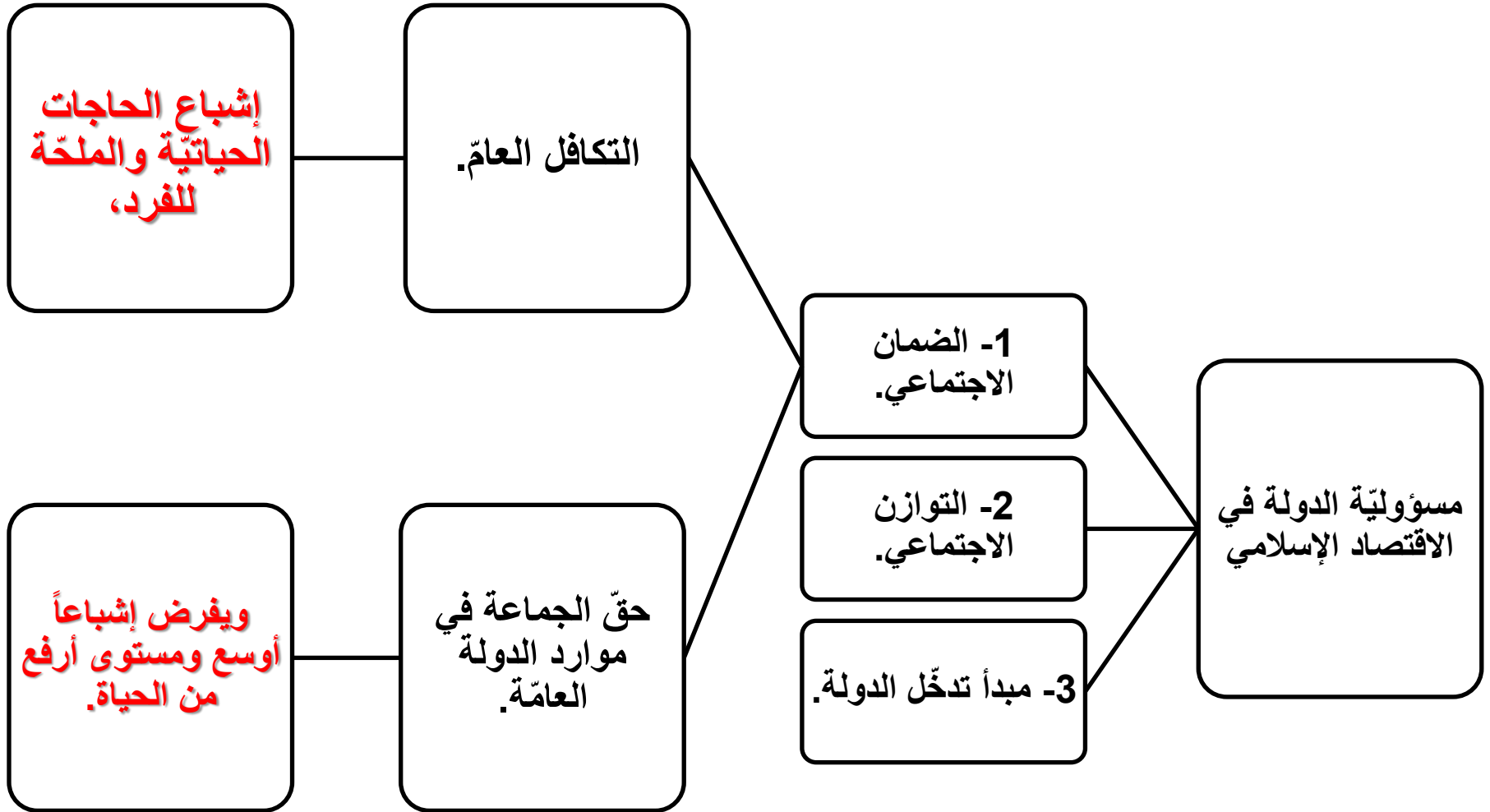
# ١. عدالت اقتصادي



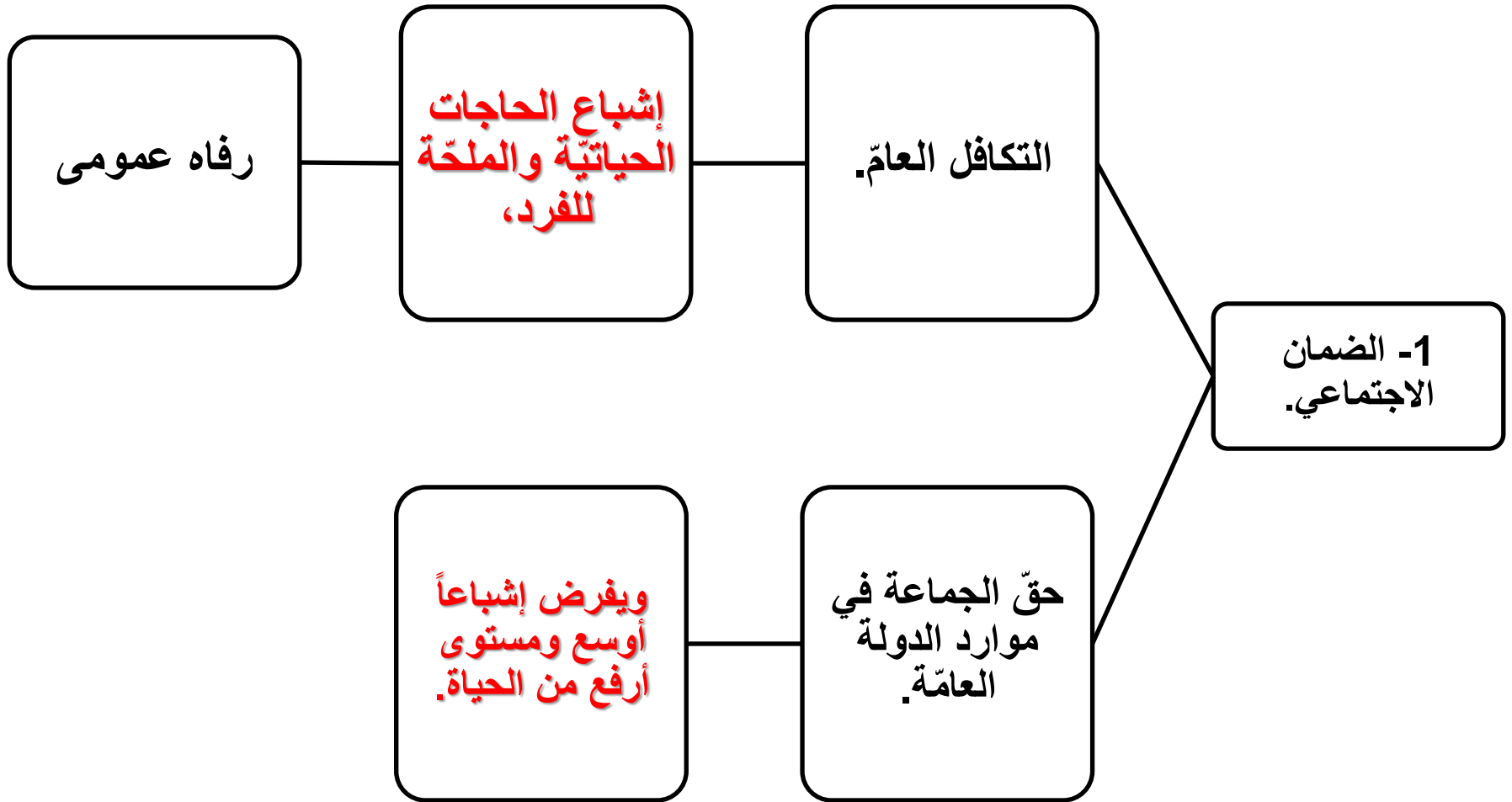
# ١. عدالت اقتصادي

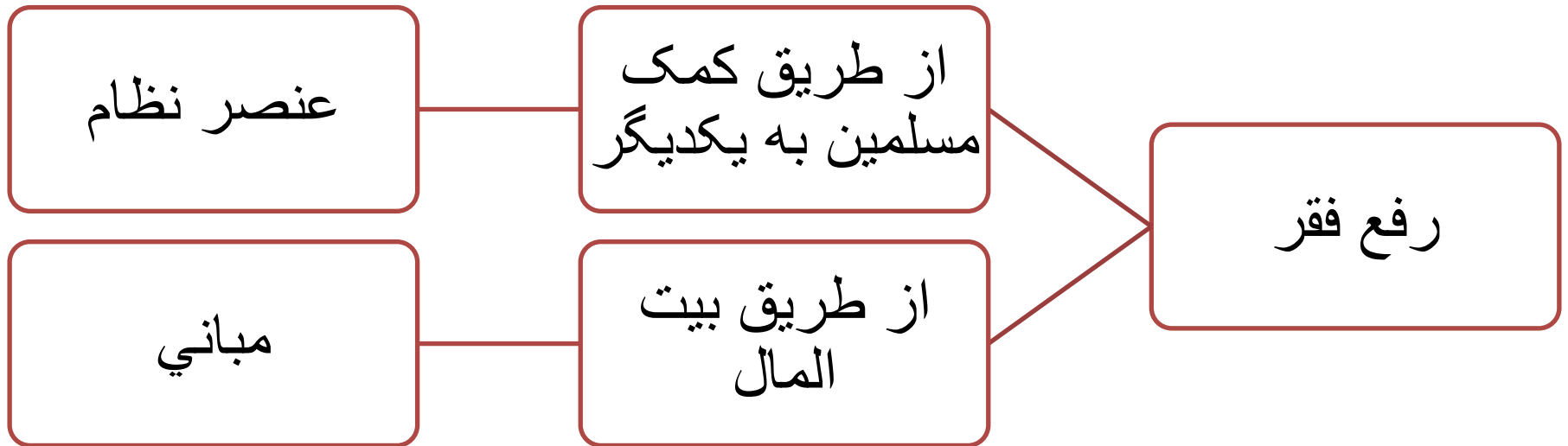


# ١. عدالت اقتصادى



# ١. عدالت اقتصادي







١. عدالت اقتصادي

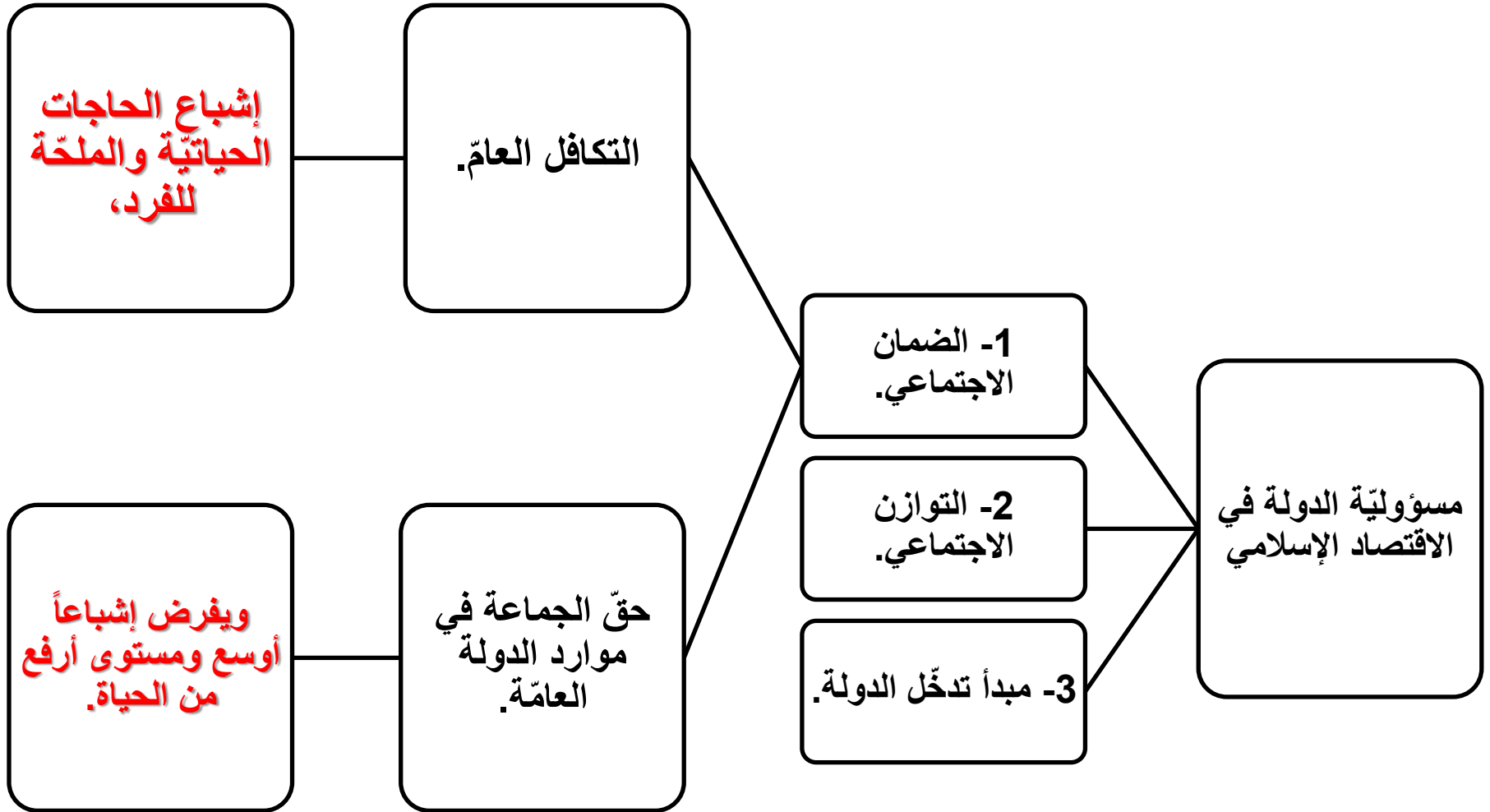
١- الضمان  
الاجتماعي.

٢- التوازن  
الاجتماعي.

٣- مبدأ تدخل  
الدولة.

مسؤولية  
الدولة في  
الاقتصاد  
الإسلامي

# ١. عدالت اقتصادي



# ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- ٢- التوازن الاجتماعى
- حين عالج الإسلام قضية التوازن الاجتماعى ليضع منه مبدأ للدولة فى سياستها الاقتصادية انطلق من حقيقتين:
- إحداهما كونيّة،
- والاخرى مذهبيّة.

## ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- أمّا الحقيقة الكونية فهى: تفاوت أفراد النوع البشرى فى مختلف الخصائص والصفات النفسىّة والفكرىّة والجسديّة. فهم يختلفون فى الصبر والشجاعة، وفى قوّة العزيمة والأمل، ويختلفون فى حدّة الذكاء وسرعة البديهة، وفى القدرة على الإبداع والاختراع، ويختلفون فى قوّة العضلات، وفى ثبات الأعصاب، إلى غير ذلك من مقوّمات الشخصية الإنسانية التى وُزعت بدرجات متفاوتة على الأفراد «١».

## ١. عدالت اقتصادي (٢- التوازن الاجتماعي)

• (١) قال النبي صلى الله عليه و آله: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة»، بحار الأنوار ٦١: ٦٥، باب حقيقة النفس والروح وأحوالهما، الحديث ٥١.

• وقال عليّ عليه السلام: «لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا، فإذا استتوا هلكوا»، بحار الأنوار ٧٧: ٣٨٥، باب مواعظ أمير المؤمنين عليه السلام وحكمه.

• وعنه عليه السلام: «وعلى قدر اختلافهم يتفاوتون»، بحار الأنوار ٦٧: ٩٤، باب طينة المؤمن وخروجه من الكافر

١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- وهذه التناقضات ليست فى رأى الإسلام ناتجة عن أحداث عرضية فى تاريخ الإنسان، كما يزعم هواة العامل الاقتصادى الذين يحاولون أن يجدوا فيه التعليل النهائى لكل ظواهر التاريخ الإنسانى،

## ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- فإنّ من الخطأ محاولة تفسير تلك التناقضات والفروق بين الأفراد على أساس ظرف اجتماعى معيّن، أو عامل اقتصادى خاصّ؛ لأنّ هذا العامل أو ذلك الظرف لئن أمكن أن تفسّر على ضوءه الحالة الاجتماعيّة ككلّ، فيقال: إنّ التركيب الطبقيّ الإقطاعى أو أنّ نظام الرقيق كان وليد هذا العامل الاقتصادى كما يصنع أنصار التفسير المادى للتاريخ

## ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- فلا يمكن بحال من الأحوال أن يكون العامل الاقتصادى أو أى وضع اجتماعى كافياً لتفسير ظهور تلك الاختلافات والتناقضات الخاصة بين الأفراد، وإلّا فلماذا اتّخذ هذا الفرد دور الرقيق، وذلك الفرد دور السيد المالك، وأصبح هذا الفرد ذكياً قادراً على الإبداع، والآخر خاملاً عاجزاً عن الإجابة؟! ولماذا لم يتبادل هذان الفردان دورهما ضمن إطار النظام العام؟!



## ١. عدالت اقتصادی (٢- التوازن الاجتماعي)

- ولا جواب على هذا السؤال بدون افتراض الأفراد مختلفين في مواهبهم وإمكاناتهم الخاصة، قبل كل تفاوت اجتماعي بينهم في التركيب الطبقي للمجتمع، لكي يفسر تفاوت الأفراد في التركيب الطبقي، واختصاص كل فرد بدوره الخاص في هذا التركيب على أساس الاختلاف في مواهبهم وإمكاناتهم،

## ١. عدالت اقتصادي (٢- التوازن الاجتماعي)

- فمن الخطأ القول: بأن هذا الفرد أصبح ذكياً لأنه احتل دور السيد في التركيب الطبقي، وذاك أصبح خاملاً لأنه قام بدور العبد في هذا التركيب؛ لأنه لا بد لكى يحتل هذا دور العبد ويحظى ذاك بدور السيد أن يوجد فارق بينهما مكن السيد بإقناع العبد بتوزيع الأدوار على هذا الشكل.

## ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- وهكذا ننتهى حتماً فى التعليل إلى العوامل الطبيعىة السيكولوجية التى تتبع منها الاختلافات الشخصية فى مختلف الخصائص والصفات.

## ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- فالاختلاف بين الأفراد حقيقة مطلقة وليس نتيجة إطار اجتماعى معين.
- فلا يمكن لنظرة واقعية تجاهلها، ولا لنظام اجتماعى إلغائه فى تشريع أو فى عملية تغيير لنوع العلاقات الاجتماعىة.
- هذه هى الحقيقة الاولى.

## ١. عدالت اقتصادى (٢- التوازن الاجتماعى)

- وأما الحقيقة الاخرى فى المنطق الإسلامى لمعالجة قضية التوازن فهى:
- القاعدة المذهبية للتوزيع القائلة: بأن **العمل هو أساس الملكية وما لها من حقوق**، وقد مرت بنا هذه القاعدة، ودرسنا محتواها المذهبى بكل تفصيل فى بحوث التوزيع.
- لنجمع الآن هاتين الحقيقتين؛ لنعرف كيف انطلق الإسلام منهما لمعالجة قضية التوازن؟



موسسه  
و حکمت  
و عفت  
عالمی